مكانة المترجم في البيئة الرّقميّة: واقع وتحديات

The Status of Translator in the Digital Environment: Reality and Challenges

خضار منير ۞

جامعة "محمد بوضياف"-المسيلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2023/10/03 **تاريخ القبـول: 2024/01/05**

ملخّص: يستكشف هذا المقال ما يعانيه المترجم من قلة الاعتراف بحقوقه في عالم التّأليف والنّشر التّي لا تمنحه نفس الحماية التّي تُعطى للمؤلف الأصلي كونها تعتبر التّرجمات عملًا مشتقًا، كما يسلط الضوء على الحقوق التّي تحفظ للمترجمين مكانتهم في عالم التّأليف والنّشر من خلال توضيح الموقف القانوني من التّرجمة كما جاءت في المعاهدات العالميّة لاسِيَما ما تعلّق بالأصالة (Originalité) و الإبداع (créativité). ثم ينتقل إلى حقوق المترجم في البيئة الرقميّة، ذلك أنّه نشأ تعقيد جديد مع الموارد الرقميّة مثل ذاكرات التّرجمة والتّرجمة الآليّة، التّي تعمل على أتمتة (automaiser) إنتاج النّصوص المترجمة وبالتّالي تعزّز الوضع الإشكاليّ للترجمة. وقد توصلنا إلى أن القضايا المتعلقة بحقوق النّشر والتّأليف وملكيّة النّصوص في العالم الرّقمي معقدة ويجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار حقوق مختلف الفاعلين من مؤلفين ومترجمين ومطوري البرامج إلى مختلف مستخدمي منتجات التّرجمة.

الكلمات مفتاحيّة: بيئة رقميّة؛ حقوق التّأليف والنّشر؛ ذاكرة التّرجمة؛ أصالة؛ إبداع.

Abstract: This article explores the lack of recognition for translators' rights in the world of authorship and publishing, where translations are considered derivative works of the original. It sheds light on the rights that preserve the translators' position by clarifying the legal status, especially regarding the concept of originality and creativity as defined in international treaties, particularly concerning classic intellectual products. We concluded that issues regarding copyright, authorship, and ownership of texts in the digital world are intricate, necessitating due consideration for the rights of different stakeholders, including authors, translators, software developers, and various users of translation products.

Keywords: Digital world; authorship; translation memory; originality; creativity.

۞- جامعة "محمد بوضياف"-المسيلة، الجزائر.

البريد الإلكتروني: mounir.kheddar@univ-msila.dz (المؤلف المرسل).

1.المقدّمة: من المسائل المحتدمة في الدراسات التّرجميّة قضيّة وضعيّة المترجم ومكانته في عالم التّأليف بصفة عامة وهي الوضعيّة التّي وصفها المنظر **لورانس فينوتي** بالاختفاء والتّواري وعدم الظهور لاسيما في كتابه (Venuti 2008/1995 The Translator's invisibility).

فمسألة ظهور المترجم من عدمه هي عملة ذات وجهين. فالوجه الأول منها يتعلق أساسا بالقيود الأسلوبيّة الواقعة على المترجم كون التّرجمة لا تتم أبدًا في فراغٍ "إيديولوجي" وحياد وموضوعيّة تامة بل يتحكم في إنتاجها وقبولها وتلقّيها عوامل متعددة ومختلفة كالعوامل الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة، فالمترجم لا محالة يتأثر بقيود لها علاقة بالسياق العام للترجمة أو السياق الخارجي لها، ذلك أنّه يتلقى أحيانًا من مُصدّر التّكليف بالتّرجمة كالزبون، أو مدير مشروع التّرجمة أو النّاشر بعض التّوجيهات الضمنيّة أو الصريحة خلال أداء مهمته التّرجميّة فعلى سبيل المثال قد يُطلب من المترجم إلى اللغة/ الثقافة العربيّة الإسلاميّة القيام بحذف الكلمات أو العبارات أو حتى الفقرات التّي ينظر إليها الجمهور المتلقي على أساس أنّها من المحرّمات وأنها تخدش شعوره أو استبدالها بأخرى أو ربما تلطيفها. فالترجمة لا تحدث في فراغ تام وليست فعلا منعزلا بل هي فعل متصل ومستمر وجزء من مسار نقلٍ بين ثقافي.

وقد جاء مفهوم الاختفاء لوصف وضعيّة المترجم ومكانته والنّشاط التّرجمي بصفة عامة حيث يؤكد فينوتي أنّ مكانة المترجم متدنيّة مقارنة بالكاتب الأصلي بسبب اختفائه في المنتوج التّرجمي، ويرجع ذلك إلى ظاهرتيْن متلازمتيْن: أولاهما الأثر الوهمي للكلام النّاتج من تحكُّم المترجم باللغة المنقول إليها، وثانيهما عمليّة قراءة التّرجمات وتقييمها التّي سادت طويلاً في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، بين ثقافات أخرى، إنكليزيّة وأجنبيّة معًا.

«It refers to tow mutually determining phenomena: one is an illusionistic effect of discourse, of the translator's own manipulation of English; the other is the practice of reading and evaluating translations that has long prevailed in the United Kingdom and United States, among other cultures, both English and foreign language»[1].

فالمترجمون عامة يميلون إلى انتهاجِ استراتيجية شاملة تهدف إلى إنتاج ترجمةٍ سلسةٍ وشفافة أيْ نصوص مكتوبة بلغة تتفق وتتماشى مع اللغة المعياريّة المنقول إليها وتتوافق مع عبقريتها باللجوء إلى الأساليب والتّقنيات التّرجميّة التّي من شأنها تحقيق ذلك ممَّا يؤدي بالضرورة إلى إنتاج ما يصفه "بوهم الشفافيّة" وهي شفافيّة مطلوبة ويرغب فيها أغلب النّاشرين والنّقاد والقرّاء والمراجعين، ذلك أنهم يحكمون على مقبوليّة النّص المترجم ونجاحه بمدى اقترابه من هذه السلاسة والشفافيّة أي بمدى خلوه من أيّ شائبة لغويّة أو أسلوبيّة أو ثقافيّة يستعصي على القارئ فهمها وإدراك معناها، فالغايّة هي إيهامُ القارئ بأنَّ النّص الذي بين يديه وتحت ناظريه ليس ترجمةً ولكنَّه.... "الأصلُ ذاته" غير أنَّ المترجم الذي يعمل على محو غرابة النّص الأصلي لا يسهم فقط - حسب **فينوتي** - في طمس خصوصيات النّص الأصلي؛ بل يسهم وبقوة في انمحائه واختفائه هو شخصيًا والحط من مكانته، فالاختفاء يشير أساسًا إلى استبعاد كل ما هو "غريب " وهو الأمر

الذي يؤدي في الحقيقة إلى اختفاء المترجم شخصيًا، فكلما كان النّص المترجم سلسًا وأنيقًا وخاليًا من الغرابة، كلما اختفى المترجم وجهده، والعكس صحيح.

" The more fluent the translation, the more invisible the translator, and, presumably, the more visible the writer or meaning of the foreign text"[2]

وكما ذكرنا؛ يتجه المترجمون عمومًا نحو تبني استراتيجية شاملة تهدف إلى توليد وترجمة سلسة وواضحة بلغة تتفق مع اللغة والثقافة المعياريتين للهدف، سعيًا لتحقيق الشفافيّة التّي يرغب فيها النّاشرون والنّقاد والقراء والمراجعون، وذلك باستخدام أساليب وتقنيات ترجميّة. ويقصد بـ "وهم الشفافيّة" إيهام القارئ أن النّص المترجم ليس بالفعل ترجمة، بل يبدو وكأنه "الأصل ذاته". ويعتبر هذا الوهم هدفاً مهماً للمترجم لأنه يعكس نجاحه في تحقيق الشفافيّة والاندماج الكامل للنص المترجم داخل اللغة المستهدفة.

ومع ذلك، عندما يقوم المترجم بالعمل على محو غرابة النّص الأصلي فهو لا يقوم فقط على تقليل التّحديات اللغويّة والثقافيّة في التّرجمة، بل يسهم أيضاً بشكل فاعل في إخفاء هويته الشخصيّة ودوره كمترجم. يتم ذلك من خلال جعل التّرجمة تبدو طبيعيّة ومنسجمة تمامًا مع اللغة المستهدفة، مما يؤدي في النّهايّة إلى اندماج المترجم بشكل كبير مع النّص وعدم تمييز دوره كمترجم.

وعليه؛ كلما كانت التّرجمة سلسة وأنيقة وخاليّة من الغرابة والصعوبات، كلما كان المترجم أقل وضوحاً وأكثر اختفاءً. هذا يشير إلى أن النّجاح في تحقيق "وهم الشفافيّة" يترتب عليه اختفاء دور المترجم في التّرجمة واستبداله بالانصهار الكامل مع اللغة المستهدفة والنّص المترجم. وقد أشار **لورانس فينوتي** إلى ضرورة أن يكون المترجم "ظاهرًا" في النّص المترجم بدلاً من أن يكون "مختفيًا" لأنّه يؤمن بأن المترجم يجب أن يكون واضحًا في عمله وأن يظهر دوره وتدخلاته في التّرجمة.

ويدعو **لورانس فينوتي** إلى الابتعاد عن المحاولة الدائمة لإخفاء وجود المترجم في التّرجمة وتحقيق الشفافيّة المطلوبة بدرجة تجعل النّص يبدو كأنه لم يتم ترجمته. بدلاً من ذلك، يرى **فينوتي** أنه يمكن وينبغي للمترجم أن يحتفظ بالبعد الشخصي والفني في التّرجمة، وأن يترك بصمته الخاصة على النّص المترجم. هذا النّهج يتيح للمترجم التّعبير عن مهاراته واختياراته اللغويّة والثقافيّة، مما يمنح التّرجمة طابعًا فنيًا وأدبيًا مميزًا. وعلى الرّغم من أن الهدف ما زال هو تحقيق الشفافيّة والأمانة في التّرجمة، إلا أن **فينوتي** يرى أن القارئ يمكنه فهم أن هذا النّص هو نتاج عمل ترجمي، ولكنه في نفس الوقت يحترم هذا الأسلوب الفني الذي يعكس شخصيّة المترجم ويحافظ على استقلاليّة النّص المترجم كعمل أدبي قائم بذاته.

"The ultimate aim of the book is to force translators and their readers to reflect on the ethnocentric violence of translation and hence to write and read translated texts in ways that seek to recognize the linguistic and cultural difference of foreign texts"[3]

ويصف التّرجمة التّي تتبنى استراتيجيّة التّغريب بأنها "التّرجمة المقاومة" أو "المقاومة اللغويّة و (Resistancy) يرى أن هذه النّوعيّة من التّرجمة تسعى إلى الثورة ضد الهيمنة الثقافيّة والسيطرة اللغويّة والاستعماريّة، وتهدف إلى مقاومة التّمييز العنصري والتّمييز الثقافي والنّرجسيّة الثقافيّة.

بالنّسبة **لفينوتي**، اللغة ليست مجرد وسيلة لتبادل المعلومات، بل هي قوة سياسيّة وثقافيّة تتداخل في تشكيل الهويّة والهويّة الثقافيّة للأفراد والجماعات. وبالتّالي، تتجلى التّرجمة المقاومة في رفضها للتمويل الثقافي واللغوي السائد، وتعكس رغبة المترجم في التّمرد على السيطرة والقوى الهيمنة والتّمييز الثقافي.

تعد التّرجمة المقاومة أداة للتصدي للتمركز الإثني والسيطرة الثقافيّة والسياسات الاستعماريّة. من خلال اعتماد استراتيجيات التّغريب والابتعاد عن الاستعانة بالأساليب التّرجميّة التّقليديّة، يحاول المترجم في هذا النّوع من التّرجمة أن يضع نصفه في خدمة النّص الأصلي، ونصفه في خدمة اللغة المستهدفة، وبذلك يجلب المقاومة والتّمرد على الهيمنة الثقافيّة واللغويّة.

هذا النّهج يمكن أن يُسهم في تحقيق العدالة اللغويّة والثقافيّة وتعزيز التّفاعل والتّبادل الثقافي بين مختلف الثقافات والشعوب. فالتّرجمة المقاومة تعتبر وسيلة للإسهام في بناء مجتمع متعدد الثقافات يرتكز على التّفاهم والتّعايش بين الثقافات المختلفة.

2.الحقوق الفكريّة للمترجم: أما الوجه الثاني للعملة فهو يتعلق بالجوانب الاجتماعيّة والاقتصاديّة التّي تؤثر على مكانة وتقدير المترجمين. هذه الجوانب تتعلق بتعامل المجتمع والنّاشرين مع العمل التّرجمي والمترجمين، وهي تنعكس في بعض الممارسات التّي تؤثر سلباً على المترجمين وتجعلهم يعانون من قلة التّقدير والاهتمام.

من بين هذه القيود الاجتماعيّة والاقتصاديّة التّي يواجهها المترجمون:

- عدم ذكر أسماء المترجمين بشكل واضح ومرموق على أغلفة الكتب المترجمة، مما يؤثر على رؤيّة القارئ للمترجم ويقلل من شهرته واعترافه بالعمل الذي قام به؛

- تحديد أجور التّرجمة بمستويات منخفضة، مما يؤدي إلى عدم احترام المجهود الكبير الذي يبذله المترجم في عمليّة التّرجمة ويعيقه عن تحقيق مكانة أفضل وأجر أكبر في صناعة النّشر؛

- عدم اعتبار التّرجمة عملاً فنياً قائماً بذاته، وبالتّالي ينظر إلى المترجم بأنه مجرد وسيط يقوم بتحويل العمل من لغة إلى أخرى، دون الاعتراف بالإبداع والقدرات الفنيّة التّي يتطلبها العمل التّرجمي.

هذه القيود والتّحديات تؤثر على مكانة المترجم في عالم التّأليف والنّشر، وتجعل من الصعب على المترجم أن يحصل على الاعتراف والتّقدير الذي يستحقه عن جهوده وإسهاماته. لذلك، من المهم أن يتم التّفكير في تحسين وتغيير هذه الثقافة والممارسات التّي تحد من أهميّة العمل التّرجمي ودور المترجمين في تحقيق التّفاهم والتّبادل الثقافي بين الشعوب.

1.2. واقع حقوق التّأليف والنّشر الخاص بالتّرجمة: دوما ما كان التّمييز قائما بين المترجم ومؤلف النّص المصدر وهو ما انتقده **فينوتي**، لاسيما عند تطرقه إلى قوانين حقوق النّشر الحاليّة واعتبرها غير عادلة تماما فيما يتعلق بمعشر المترجمين حيث يقول إنه من وجهة نظر المترجمين والتّرجمة، تحمل هذه القيود المفروضة [على تحكم المترجم في النّص المترجم] بعض النّتائج المقلقة على كلا المستويين الاقتصادي والثقافي ذلك أنها تخضع حقوق المترجم للمؤلف الذي يسمح له القانون بأن يقلص حصة المترجم في أرباح التّرجمة.

"From the viewpoint of translators and translation, these limitations [on the translator's control of the translated text] carry some troubling consequences, both economic and cultural. By subordinating the translator's rights to the author's, the law permits the author to shrink the translator's share in the profits of the translation"[4].

ويرى **لورانس فينوتي** أنّ هذا التّمييز يتعلق بعدة جوانب مثل:

- حقوق المؤلف والمترجم: في العديد من القوانين الحاليّة لحقوق النّشر، يملك المؤلف الحق في التّحكم في النّص المترجم واختيار طريقة ترجمته واستخدامه. هذا الحق يجعل المترجم مرتبطًا بالقوانين والتّقييدات التّي يضعها المؤلف على عمله التّرجمي، مما يقلص من حريّة المترجم ويؤثر على مستوى مشاركته في صناعة النّص المترجم؛

- حصة المترجم في الأرباح: في بعض الحالات، يكون للمؤلف القدرة على تقليص حصة المترجم في الأرباح التّي يحصل عليها من بيع حقوق التّرجمة، مما يتسبب في تقليل دخل المترجم وجعله أقل جاذبيّة لدى النّاشرين ومؤسسات التّمويل.

هذه القيود التّي تفرضها قوانين حقوق النّشر قد تؤدي إلى تقليل المكانة الاقتصاديّة والثقافيّة للمترجمين، وتحُد من فرصهم في الاعتراف والاحترام والتّقدير في مجتمع النّشر والأدب. ويرى أنه من المهم أن تنظر المجتمعات والقوانين إلى دور المترجم كعامل مبدع ومهم في التّبادل الثقافي والتّعريف بالثقافات المختلفة، وأن تقوم بتحسين الظروف والممارسات المحيطة بالعمل التّرجمي لتشجيع المزيد من المترجمين ودعمهم في مسعاهم الفني والثقافي.

غير أنّ **بيم(Pym)** ذهب إلى عكس ما ذهب إليه **فينوتي** و تبنى موقفًا أخلاقيًا وعمليًا بإثارة بعض الحجج الجادة والمدروسة جيدًا حول فكرة المترجم كمؤلف بالاعتماد على براغماتيّة هابرماس وتعريف غوفمان للتأليف، حيث يؤكد، وإن كان بنوع من الحسرة والأسف، على أنّه يجب التّمييز بشكل قاطع وجذري بين المؤلف الأصلي والمترجم، فيرى أنّ المترجم هو الشخص الموجود في الوضع الانتقالي الذي لا يستخدم الضمير الشخصي "أنا" للإشارة إليه وإنما للإشارة إلى المؤلف، كما أنّه لا يتعين عليه تحمل المسؤوليّة أو حتى التّنازل عن ما يقال (مضمون النّص الأصلي) في التّرجمة.

فباتِّباع هابرماس برأي بيم، لا يمكن للمترجمين الادعاء بحق أنهم مؤلفو النّص الأصلي، وأقصى ما يمكنهم فعله هو تمثيل النّص المصدر والمطالبة بصحة عملهم (ترجماتهم).

"Pym raises some serious and well considered arguments on the notion of translator as author. Drawing on Habermas's [..] and using Goffman's definition of authorship, he insists, albeit with a certain degree of regret, on making a categorical distinction between author and translator.

The stance he adopts is ethical and pragmatic rather than literary: the translator is the one in the translational situation who does not use the personal pronoun I to refer to him- or herself but to refer to the author. He or she is the agreed non-I in the situation. He/she does not have to assume or can even waive responsibility for what is said in a translation. Interestingly, this is also the logic underlying pseudo-translation."[5]

2.2.حقوق المترجم والتّرجمة في اتفاقيّة برن Berne: أما من النّاحيّة القانونيّة فقد أقرّت اتفاقيّة **برن** مثلا بالحقوق المعنويّة والاقتصاديّة للمؤلفين الأصليين فقط، و تشمل الحقوق المعنويّة حق الإسناد والتّخصيص (حق المؤلف في المطالبة بتأليف عمله الخاص) والحق في النّزاهة (حق المؤلف في منع إجراء تعديلات على عمله). وهي الحقوق التّي تبقى لفائدة المؤلف الأصلي حتى ولو تنازل عن حقوقه الماليّة. أما الحقوق الاقتصاديّة فهي تشمل حقوق إعادة إنتاج وتوزيع المصنفات والحق في التّرخيص للمصنفات المشتقة، مثل التّعديلات.

ونصت المادة 5 (الفقرة 2) من الاتفاقيّة على أن التّمتع أو ممارسة هذه الحقوق لا يخضع لأي إجراء شكلي، فهما مستقلان عن وجود الحماية في دولة منشأ المصنف. تبعاً لذلك؛ فإن نطاق الحماية وكذلك وسائل الطعن المقررة للمؤلف الأصلي لحماية حقوقه يحكمها تشريع الدولة، المطلوب توفير الحماية فيها دون سواه، وذلك بصرف النّظر عن أحكام هذه الاتفاقيّة. فالنّظرة العامة تشير بأن حقوق التّأليف والنّشر يجب أن تبقى مع المؤلف الأصلي للعمل وحده.

غير أنه يجب الإقرار أنّ اتفاقيّة **برن(Berne)** هي الأولى من نوعها التّي أقرت دوليا حقوق التّأليف والنّشر الخاصة بالتّرجمات وبشكل صريح، واعتبارها أعمالًا مشتقة "يجب حمايتها كأعمال دون الإخلال بحقوق النّشر في العمل الأصلي". وتشير هذه الاتفاقيّة تحديدًا إلى ترجمات الأعمال الأدبيّة أو الفنيّة والتّرجمات الرّسميّة للنصوص الرّسميّة ذات الطبيعة التّشريعيّة والإداريّة والقانونيّة، وتمنح مؤلف العمل الأصلي الحق الحصري في التّصريح بترجمة. وقد تمت مراجعة البنود المتعلقة بحقوق التّرجمة والتّرجمة مرارًا وتكرارًا خلال العقود الأولى من اتفاقيّة **برن** غير أنه دوما ما كان ينظر إلى التّرجمات على أنها أعمال مشتقة.

فالمادة 8 من الاتفاقيّة، التّي حملت عنوان "حق التّرجمة" نصت على أنّ مؤلفي المصنفات الأدبيّة والفنيّة الذين تحميهم هذه الاتفاقيّة يتمتعون بحق استئثاري في التّرجمة أو التّصريح بترجمة مصنفاتهم طوال مدة حماية ما لهم من حقوق في المصنفات الأصليّة

Droit de traduction

"Les auteurs d'œuvres littéraires et artistiques protégés par la présente Convention jouissent, pendant toute la durée de leurs droits sur l'œuvre originale, du droit exclusif de faire ou d'autoriser la traduction de leurs œuvres."[6]

وجاء في المادة السابعة منها أنّ مدة هذه الحماية التّي تمنحها هذه الاتفاقيّة تشمل مدة حياة المؤلف وخمسين سنة بعد وفاته.

"La durée de la protection accordée par la présente Convention comprend la vie de l'auteur et cinquante ans après sa mort."[7]

ومع ذلك، تقر الاتفاقيّة أيضًا بالإسهامات الإبداعيّة للمترجمين في عالم الفن. لاسيما المادة الثانيّة (2) منها الفقرة الثالثة، حيث جاء فيها أنّ التّرجمات والتّحويرات والتّعديلات الموسيقيّة وما يجري على المصنف الأدبي أو الفني من تحويلات أخرى تتمتع بنفس الحماية التّي تتمتع بها المصنفات الأصليّة وذلك دون المساس بحقوق مؤلف المصنف الأصلي.

"Sont protégés comme des œuvres originales, sans préjudice des droits de l'auteur de l'œuvre originale, les traductions, adaptations, arrangements de musique et autres transformations d'une œuvre littéraire ou artistique".[8]

وعليه فإن حق التّأليف والنّشر فيما يخص التّرجمة يقوم على تقسيم الحقوق بين مؤلف العمل المترجم أو الأصلي والمترجم، فحقوق التّأليف والنّشر بالنّسبة للمترجم في ترجمته لا تحُد من الحقوق المعنويّة والماليّة لمؤلف النّص الأصلي، ويتطلب القيام بالتّرجمة ونشرها ونسخها إذنًا مسبقا من المؤلف الأصلي. وعلى العكس من ذلك، فإن حقوق الطبع والنّشر للمترجم تحد من حقوق المؤلف الأصلي في التّرجمة: على سبيل المثال، لا يجوز للمؤلف إعادة إنتاج التّرجمة أو تعديلها دون موافقة المترجم.

فحقوق التّأليف والنّشر والتّرتيبات التّعاقديّة الفعليّة تعرف التّرجمة على أنها "تعديل" أو "عمل مشتق" من " تأليف أصلي وبالتّالي يخضع المترجم للمؤلف، الذي يتحكم بشكل حاسم في نشر التّرجمة خلال مدة حقوق الطبع والنّشر للنص "الأصلي"، وهي حاليًا عمر المؤلف بالإضافة إلى خمسين عامًا.

ويمكن استنتاج أنّ ما أدى إلى عدم إدراج التّرجمة ضمن الإطار التّقليدي لحقوق المؤلف هو وجود المصطلح الرّئيس(originalité) "الأصالة" فالقانون ينسب الأصالة إلى النّص الرّئيس ومؤلفه في حين يصف التّرجمات على أنها أعمال ثانويّة ومشتقة، غير أن فكرة الأصالة تتعارض مع مبدأ أساسي آخر لحمايّة حق التّأليف والنّشر، وهو الفصل بين الأفكار وبين التّعبيرات أو الأشكال التّعبيريّة.

3.2. معيار أصالة العمل: يشير مفهوم الأصالة في مجال الكتابة الإبداعيّة إلى قدرة المؤلف على إنتاج عمل جديد ومبتكر ومتميز عن الأعمال الأخرى الموجودة. فالأصالة عنصر أساسي في حق المؤلف والاعتراف بالإبداع الفكري للمؤلف.

وفي سياق الكتابة الإبداعيّة، تعني الأصالة أن المؤلف قد قدم إسهامات شخصيّة فريدة في عمله. هذا يعني أن العمل يجب أن يكون نتيجة التّعبير الفردي والإبداعي للمؤلف، وليس مجرد نسخ أو نسخة من أعمال موجودة مسبقًا ومن بعض الجوانب المهمة للأصالة نذكر:

الأفكار مقابل التّعبير: من الضروري أن نفهم أن حق المؤلف يحمي التّعبير عن فكرة، وليس الفكرة نفسها. قد يكون لمؤلفيْن اثنين أفكارٌ متشابهة، ولكن طالما أن تعبيرهما مختلف، فإن كل عمل محمي بحقوق النّشر باعتباره إبداعًا أصليًا؛

مستوى الإبداع: لا تعني الأصالة أن يكون العمل مختلفًا جذريًا عن أي شيء تم إنشاؤه من قبل فحتى جرعة صغيرة من الإبداع أو الابتكار يمكن أن تكون كافيّة لكي يعتبر العمل أصليًا؛ وقد تختلف معايير الأصالة وفقًا للتشريعات الوطنيّة. تتطلب بعض القوانين الحد الأدنى من الأصالة، في حين أن البعض الآخر قد يكون لديه متطلبات أكثر صرامة. بشكل عام، ومع ذلك، يجب أن يتجاوز العمل مستوى العمل الميكانيكي أو النّسخ ليعتبر أصليًا؛ وعندما يعتمد العمل على عمل موجود، مثل الاقتباس أو التّرجمة أو محاكاة ساخرة، يمكن اعتباره أصليًا إذا قام بإجراء تغييرات إبداعيّة كافيّة على العمل الأصلي؛ وفي حالة وجود نزاع حول مسألة الأصالة، قد يُطلب من المؤلف إثبات أنه ابتكر المصنف بشكل مستقل، دون نسخ عمل مؤلفين آخرين عمدًا.

ويرى **فينوتي** في هذا الصدد، من بين آخرين، بأن قانون حقوق التّأليف والنّشر المستند إلى اتفاقيّة **برن** حال تطرقه إلى الأعمال المشتقة، يتعارض مع مبدئه الرّئيس الذي يقر أن التّأليف يتكون من التّعبير الأصلي، ومن ثمّ فهو يمنح الحماية القانونيّة للأشكال فقط، وليس الأفكار" لأنه عرّف التّأليف على أنه إنشاء شكل أو وسيلة تعبير أصليّة، ولا يتعلق بالفكرة وبمعنى أخر يمنح القانون الحماية فقط لمظاهر الأفكار وليس الأفكار نفسها وتكمن حمايّة المصنفات الأدبيّة في تعبيراتها أي أشكالها مما يسمح بأن تكون التّرجمات محميّة بحقوق التّأليف والنّشر باسم المترجم لأنّ الأخير يستخدم لغة أخرى للنص الأجنبي وينشئ شكلا تعبيريا أصيلا أي أنّ التّرجمة عمل أصلي ليس من ناحيّة محتواها وأفكارها ولكن من النّاحيّة التّعبيريّة أو الشكليّة، فبإمكان ذلك أن يشكل حجة لدحض حق المؤلف الأصلي في التّرجمة.

"When copyright law treats derivative works, it contradicts its key principle: that authorship consists of original expression, and hence that legal protection is given only to forms, not ideas"[9].

وهذا ما دفع كلاً من جعفر صادق وصالح بسم الله Salah Basalamah* and Gaafar Sadek إلى التّطرق إلى قضيّة تحديد مفهوم التّرجمة الذي أصبح بحد ذاته أمرًا صعبًا للغايّة فيمكن مثلاً اعتبار التّرجمة عملاً مشتقًا أو استنساخًا لعمل موجود ليس أكثر، وفي هذه الحالة لا يمكن أن تُمنح للترجمة والمترجم على حد سواء مكانة أكثر من أنها مجرد عمليّة إعادة استنساخ لما كتب مسبقًا. غير أنّه في الحقيقة والواقع العملي، لا

يمكن بأي حال من الأحوال إنكار أن المترجم يجب عليه أولاً أن يؤول بشكل شخصي معاني "الأصل"، ويستوعبها ويضعها في سياقها الذي وردت فيه السياق الميكروي والماكروي (السياق العام)، ثم يعيد التّعبير عنها في ثوب لغوي جديد كليًا. فبعرض التّرجمة بهذا المفهوم يجعلها أقرب إلى مفهوم العمل الأصلي، بدلاً من مجرد عمل مشتق أو استنساخ.

ويقترح الكاتبان حلاً وسطا بين المفهومين وهو بنظرهما الحل الأسهل وهو اعتبار التّرجمة نوعًا من أنواع مختلطة من عمل أصلي جديد وعمل مشتق. إلى حد ما.

"On the other hand, it is undeniable that the translator must first subjectively interpret the meanings of the 'original', assimilate and contextualise them, then re-express them in a new linguistic garment. Viewing translation in this light brings it much closer to our understanding of an original work, rather than a mere reproduction. Perhaps the easiest solution is to consider translation as some sort of hybrid of a new work and a derivative. To some degree, this is what ultimately happened, after years of international debates and contentions over translation rights."[10]

وهو ما أشار إليه الكاتبان **تروسيل وديبوش** حيث ذكرا أن حماية التّرجمة كعمل أصلي تعتمد على رأي لجنة الخبراء الحكوميين التّابعة للمنظمة العالميّة للملكيّة الفكريّة / (WIPO) اليونسكو في عام 1988 ووفقًا للجنة الخبراء هذه، فإن قرار تحديد ما إذا كانت التّرجمة تعتبر عملاً أصليًا يعتمد على المعايير التّاليّة:

إبداعيّة النّص الأصلي: إذا كان النّص الأصلي المراد ترجمته نصًا إبداعيًا أو معقدًا، فإن التّرجمة ستتطلب بالضرورة إبداعيّة أكبر من قِبَل المترجم؛

استراتيجية ترجميّة إبداعيّة: قد يلجأ المترجم إلى استخدام نهج ترجمي إبداعي يتخلله بعض الحرفيّة، خاصة إذا كان النّص الأصلي معقدًا أو يحتاج إلى تعبير غير تقليدي؛

المهارات والجهود الفكريّة للمترجم: يُعتبر عمل التّرجمة نوعًا من الإبداع لذلك يتطلب من المترجم مهارات وتحكم في اللغة وفهم عميق للموضوع المعالج والقدرة على استخدام العبارات المناسبة والأسلوب المبدع.

بالتّالي، يمكن أن تُعتبر التّرجمة عملاً أصليًا إذا اجتمعت فيها هذه المعايير.

ويضيف الكاتبان أنّ بعض فقهاء القانون يتخذون موقفًا مماثلا مفاده أنه يمكن بسهولة اعتبار التّرجمة عملاً أصليًا لأن "المترجم الجيد يستخدم على الأقل نفس القدر من المهارة والتّحكم (رغم أنه من نوع مختلف) مثل مؤلف العمل المصدر". وأنّ "التّرجمة عمل إبداعي في حد ذاته لأنها تتضمن معرفة جيدة بالموضوع الذي تم معالجته وجهودًا فكريّة لتوظيف العبارات المناسبة، والبناء النّحوي المتقن، والأسلوب المبدع، والتّعبير السلس، وما إلى ذلك."

"Some legal scholars take the position that a translation should easily be considered as being original because "a good translator uses at least as much skill and judgment (although of a

different kind) as the author of the source work"200. A similar view was adopted by the WIPO/Unesco Committee of Governmental Experts. In the opinion of that Committee, "translation is a creative work in itself since it involves both a good knowledge of the subject treated and intellectual efforts of using appropriate phraseology, grammatical construction, style, expression, etc."

وميّز يانسن (Jansen)، الذي درس مواقف المترجمين الأدبيين الإسكندنافيتين المعاصرين تجاه المؤلف والنّص المصدر، بشكل مفيد بين نوعين من الملكيّة "العقليّة" التّي تنطوي عليها التّرجمة حيث يرى أنّه في الواقع، قد يكون هناك نوعين من الانتماء، وهما الملكيّة والتّأليف. يطالب المترجمون بالملكيّة أي أنه نص "خاص بهم"، لأنهم هم مَنْ:

(أ) كتب أو أنشأ النّص المترجم، ويتحملون مسؤوليته [...]؛

(ب) لديهم حقوق طبع ونشر النّص المترجم ويريدون أن تكون لهم الكلمة الفصل في عمليّة النّشر- بعبارة أخرى، إنه نصهم، وليس نص النّاشرين (أو كما يقول أحد المستجوبين، "المترجم ليس خادم النّاشر")؛

و(ج) لا يعرف المؤلفون، كقاعدة عامة، اللغة الهدف وبالتّالي لا يستطيعون تقييم التّرجمة أو التّحكم فيها.

"There might, in fact, be two kinds of belonging at play, namely ownership and authorship. The translators [who responded to Jansen's questionnaire] do claim ownership, meaning thereby that it is "their" text, because : (a) they have written or created the translated text, for which they take responsibility [...]; (b) they hold the copyright to the translated text and they want the final say in the editing process— in other words, it's their text, not the publishers' (or as one respondent says, "the translator is not the editor's servant"); and (c) the authors as a rule do not know the target language and are thus unable to value or control the translation."[11]

في الحقيقة وبعد محاولة استقراء هذه الاتفاقيّة، يبدو أن حقوق النّشر تعمل ككابح لتكوين هويّة إيجابيّة للمترجم وذلك لسببين على الأقل، الأول يتعلق بحقوق النّشر والتّأليف التّي تعتبر التّرجمة غير "أصليّة"، وثانويّة، ومشتقة، وعلاوة على ذلك، فهي غير حرة لأنها "يجب أن يُرخص لها من طرف المؤلف الأصلي" أي أنها مدينة للعمل الأصلي، وبالتّالي فهي تعتمد عليه، ولا تملك استقلاليّة كاملة. أما السبب الثاني فهو أن حق المترجم لا يمكن الحصول عليه فعلاً إلاّ إذا صدر بمبادرة من المترجم نفسه لأنّه حينئذ يضمن إثبات حقوقه ويعبر بشكل أفضل عن تطلعاته في أن يكون حرا، وأن يُعامل كمبدع.

كما يمكننا أن نقول إن قوانين حقوق التّأليف والنّشر تتضمن قيودًا تكبح حقوق المترجمين وتحتفظ بحقوق المؤلف الأصلي فقط لأنّ حقوق التّأليف لا تنتقل إلى المترجم من ناحيّة و من ناحيّة أخرى تمنح

قوانين حقوق التّأليف والنّشر للمترجمين نسبة أقل من الحقوق والفوائد الماديّة مقارنةً بالمؤلفين الأصليين، كما أنه لا توجد قواعد واضحة تحدد مدى ظهور المترجم في النّص المترجم على الرّغم من تشجيع بعض علماء التّرجمة المرموقين للمترجمين على المطالبة بمزيد من حقوق التّأليف في ترجماتهم وبالظهور في ترجماتهم على غرار **فينوتي**.

3. تحديات حقوق التّأليف والنّشر الخاصة بالتّرجمة في العالم الرّقمي: تشترط حقوق التّأليف والنّشر كما رأينا أعلاه مفهومين أساسيين التّأليف Authorship وأصالة العملOriginality .

وكانت التّرجمة دائمًا في تناقض وصراع مستمر مع كلا المفهومين فيما يخص ما نسميه النّصوص الكلاسيكيّة وقد أصبح الأمر أكثر صعوبة بعدما ظهر مؤخرًا منافس جديد وهائل وهو الإنترنت الذي أجبرنا على إعادة التّفكير بجديّة في هذه المفاهيم وتقييم قابليتها للتطبيق المعاصر خاصة من خلال استمراره في كسر جميع الحواجز التّي كانت تحول دون إنشاء المعلومات ونشرها، وأثبتت هذه الوسيلة التّفاعليّة والمتصلة بالشبكة يوما بعد يوم أن الإبداع والابتكار يمكن إغناؤهما بشكل أفضل من خلال الأنشطة الجماعيّة والمتكررة.

فالأمر لا يتطلب الكثير لإدراك أن هذا النّموذج الجديد الذي يعتمد على التّفاعل الجماعي وتداول المعلومات أصبح أمرًا إشكاليًا بكل ما للكلمة من معنى، فالنّموذج التّقليدي للإنتاج الفكري يعتمد أساسًا على التّحكم الحصري في محتوى المنتوج، كما أن قانون حقوق التّأليف والنّشر قد تم إنشاؤه ليتلاءم مع النّموذج القديم فقط حيث بذل منتجو المحتوى التّقليديون وما يزالون يبذلون كل ما في وسعهم لتقويّة هذا القانون وجعله أكثر صرامة من خلال التّأثير على صانعي السياسات والقوانين، بهدف إضافة المزيد من الحماية وجعل انتهاك حقوق التّأليف والنّشر جريمة يعاقب عليها بشدة.

غير أنّ الإنترنت التّي تسمح بلامركزيّة مصادر المعلومات وتدفقها، تُؤدي إلى لامركزيّة السلطة في إطار مجتمعات المعلومات. وبعبارة أخرى، فإن طبيعتها تتعارض مع المبادئ الأساسيّة لحقوق النّشر والملكيّة الفكريّة بشكل عام لأن الأخيرة تستند إلى إنشاء مصادر فريدة للمحتوى والمعلومات والسلطة كما رأينا أعلاه.

أما فيما يخص التّرجمة، فمنذ سنوات الثمانينات، تم جمع بيانات التّرجمة في شكل أزواج متكافئة من الجمل (المصدر والهدف) لإعادة استخدامها، وقد انطلقت في البدايّة داخل الشركات والمؤسسات، ثم بين الفرق الداخليّة والخارجيّة التّي تملكت أول ذاكرة ترجمة متاحة تجاريًا وقد أدى الانتشار المتزايد لأدوات ذاكرات التّرجمة وتوافر الذاكرات المستندة إلى الخادم ببعض العلماء للتساؤل عمن يجب أن يمتلك مستودعات التّرجمة هذه والتّشكيك في أخلاقيات مشاركة هذه البيانات.

فالتّرجمة الآليّة القائمة على البيانات أصبحت النّموذج السائد وقد توسع نطاق الأغراض التّي يمكن من أجلها تطبيق التّرجمة الآليّة لاسِيَما مع زيادة جودة مخرجات التّرجمة الآليّة بشكل مطرد في العقدين الماضيين، وأصبحت قواعد البيانات الاصطلاحيّة وبرامج ذاكرة التّرجمة منتشرة في كل مكان في مجتمع

التّرجمة المحترف، لدرجة أن التّرجمة بدون هذه الأدوات أصبحت الآن غير واردة تقريبًا في معظم المجالات التّقنيّة. ومع ذلك، فإن مسألة من يمتلك هذه الأدوات بالفعل لم تكن تعتبر ذات صلة إلى عهد غير قريب، حيث قام معظم المستخدمين بتثبيت البرنامج على أجهزة الكمبيوتر المكتبيّة الخاصة بهم، وقاموا ببناء بنوك بيانات المصطلحات وذاكرات التّرجمة الخاصة بهم دون التّفكير في إمكانيّة استخراجها وإرسالها إلى مكان آخر، أو أن محتوى قواعد البيانات الخاصة بهم قد يكون في الواقع ملكًا كليًا أو جزئيًا لشخص آخر.

1.3.حقوق التّأليف والنّشر بخصوص ذاكرات التّرجمة والتّرجمة الآليّة: مع ظهور نقل البيانات عالي السرعة عبر شبكات الكمبيوتر، تم إطلاق هذه الموارد من حدود أجهزة الكمبيوتر الفرديّة وبدأت في التّداول عبر الإنترنت، مما تسبب في حدوث تحول كبير في الطريقة التّي يتم بها إدراكها وكشف النّقاب عن احتمالات تجاريّة جديدة لاستغلالها. غير أنه عند هذا المنعطف، أصبحت ملكيّة بيانات التّرجمة ومشاركتها نقطة نقاش بين المترجمين ومشتري التّرجمة، وتم التّساؤل ما إذا كان يجب أن تنتمي ذاكرات التّرجمة إلى العميل النّهائي أو مكلف الخدمة أو المترجم (بصفته مالكًا لأداة ذاكرات التّرجمة)؛ وما إذا كانت مشاركة البيانات أخلاقيّة أم لا، وما إذا كانت ذاكرات التّرجمة المخصصة التّي تم إنشاؤها لغرض ما ستكون مفيدة لغرض آخر؟

وازداد وضع التّرجمة تعقيدًا من النّاحيّة القانونيّة لاسيما وأن قانون حقوق التّأليف والنّشر يستند إلى فكرة العمل الأصلي المنسوب إلى المؤلف الأصلي غير أنّ في سياق التّرجمة الآليّة، الأمر مختلف تمامًا حيث يتم تحويل التّرجمات وأصولها إلى بتات بيانات (bits of data) (أجزاء من البيانات) في مجموعات ضخمة تُستخدم لإنتاج ترجمات جديدة تلقائيًا. وهكذا تتحدى التّرجمات بمساعدة الآلة والمولدة آليًا التّقسيم البشري المتأصل في قوانين حقوق الطبع والنّشر، والتّي تمنح الحماية فقط للإنجازات البشريّة الأصليّة، وليس المخرجات الميكانيكيّة.

فالتّرجمة الآليّة تثير مجموعة واسعة من المخاوف المتعلقة بحقوق النّشر من مثل إنتاج بيانات التّرجمة، أجور المؤلفين والمترجمين الذين تستخدم نصوصهم في تدريب الذكاء الاصطناعي، وتحويل الأعمال الأصليّة إلى أجزاء من البيانات، المبرمجين المشاركين في التّطوير برامج التّرجمة (التّي قد تستحق في حد ذاتها حمايّة حقوق النّشر)، وتأليف وملكيّة التّرجمات التّي تنتجها، أو بمساعدة، التّرجمة الآليّة.

وبتسبب عدم اليقين السائد ونقص قواعد السلوك المعمول بها في خلق صعوبات لجميع الأطراف من مؤلفين ومترجمين ومطوري البرامج ومستخدمي ذاكرات التّرجمة وأدوات التّرجمة الآليّة وقد يؤدي التّطبيق الصارم لهذه الحقوق المتضاربة للأطراف المختلفة إلى ما يسمى بمشكلة المشاعات (شيوع الملكيّة).

فملكيّة ذاكرة التّرجمة مثلا والأسئلة ذات الصلة المتعلقة بحقوق النّشر غير واضحة. حتى في أبسط الحالات، فعندما لا تحتوي ذاكرة التّرجمة مثلا إلاّ على نص مصدر واحد ووحيد فقط تمت ترجمته بواسطة مترجم واحد فقط؛ فإنها تتضمن مطالبات مختلفة بحقوق النّشر من مثل مؤلف النّص المصدر، والمترجم والنّص الهدف، ومنشأ قاعدة بيانات ذاكرة التّرجمة نفسها والزبون النّهائي. ويزداد الوضع تعقيدًا من خلال إدراج البيانات القديمة من المشاريع السابقة والمطالبة بالملكيّة في هذه الحالة تشمل كل مؤلفٍ من المؤلفين

للمحتويات المصدر وكل مترجم من المترجمين للمحتويات الهدف الموجودة فعليًا في قاعدة البيانات، بالإضافة إلى مقدم خدمة اللغة أو الزبون أو صاحب التّكليف بالتّرجمة من خلال حقوق قاعدة البيانات التّي تغطي وحدات التّرجمة وجميع المبرمجين ... إلخ من الفاعلين.

"Translation memory ownership and related questions of copyright are unclear. Even in the simplest case, where a TM contains only one source text translated by one translator, it involves elements with different copyright claims: the source text, the target text, and the TM database itself (European Commission 2014, 128– 129). The situation is further complicated by the inclusion of legacy data from previous projects. This introduces ownership claims involving each author of the source content and each translator of the target content already in the database, as well as potentially the language service provider or client through database rights covering the alignment of the translation units"[12]

فعند محاولة تحديد من يملك حقوق الملكيّة الفكريّة لذاكرة ترجمة معينة ما، قد تبدو الإجابة بسيطة بالنّسبة للمترجمين الذين سيجيبون حتمًا أنهم هم من صنعوا الذاكرة باستخدام جهودهم ومعرفتهم المتخصصة. لذلك، فإن حقوق الملكيّة الفكريّة على ذاكرة التّرجمة هي ملك للمترجم وحده دون سواه. ومع ذلك، يمكن للزبون النّهائي مَن سيستفيد مِن التّرجمة الذي دفع مقابل التّرجمة والذي قدم المستند المصدر أن يرى الأشياء أكثر بساطة من المترجم نفسه ويطالب بملكيته لها لأنّ الزبون هو من أنشأ المستند المصدر وهو من سيشتري التّرجمة، لذلك فمن المنطقي أيضا أن يطالب بملكيّة ذاكرة التّرجمة وفي بعض الحالات، يظهر طرف ثالث معني بها وهو الوكالة أو شركة التّرجمة التّي أنشأت ذاكرة التّرجمة وبالتّالي ستعتبر نفسها المالك الشرعي لحقوق الملكيّة الفكريّة. يبدو أن هناك ثلاثة أطراف على الأقل معنيّة بها: المترجم، الزبون النّهائي، والوكالة أو شركة التّرجمة.

المترجم: يدعي أنه هو من قام بإنشاء ذاكرة التّرجمة باستخدام جهوده ومعرفته المتخصصة، وبالتّالي يروّج لفكرة أن حقوق الملكيّة الفكريّة على ذاكرة التّرجمة هي ملك للمترجم وحده دون غيره.

الزبون النّهائي: من ناحيّة أخرى، يمكن للزبون النّهائي الذي سيستفيد من التّرجمة (والذي قدم المستند المصدر) أن يُروّج لفكرة أنه له حقوق في ذاكرة التّرجمة. يقول إنه قدم المحتوى الأصلي وهو من سيشتري التّرجمة، وبالتّالي يروّج لفكرة أنه من المنطقي أن يكون له ملكيّة على ذاكرة التّرجمة.

الوكالة أو شركة التّرجمة: وجود طرف ثالث معني بهذه القضيّة، حيث يُشار إلى الوكالة أو شركة التّرجمة التّي أنشأت ذاكرة التّرجمة.

ويبدو أن الوكالة أو الشركة تدعي أنها هي المالك الشرعي لحقوق الملكيّة الفكريّة على ذاكرة التّرجمة نظرًا لأنها هي الهيئة التّي قامت بإنشائها

"The number of potential owners of a translation memory can at least be restricted to three: the translator, the translation buyer (client), and any agency involved. Ownership could also be shared. Any claim by the software producer can of course be discarded, since the program supplied by the producer does not generate, but merely facilitates"[13] (Smith, p. 5)

إنّ الأسئلة المتعلقة بحقوق النّشر والتّأليف وملكيّة النّصوص في عمليّة التّرجمة التّكنولوجيّة معقدة للغايّة، ولا توجد إجابات واضحة عليها، غير أنّه من أجل إحقاق الحق، يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار حقوق واحتياجات مختلف الفاعلين في عمليّة التّرجمة التّكنولوجيّة- من مؤلفين ومترجمين ومطوري البرامج والحلول التّكنولوجيّة إلى مختلف مستخدمي منتجات التّرجمة.

لذا فإنه من الأهميّة بمكان أن يستمر الاعتراف بحقوق المؤلفين والمترجمين المحترفين واحتياجاتهم. ومن ناحيّة أخرى، من المهم جدا السماح بتطوير تقنيات تكنولوجيّة جديدة وتعزيز إبداع الأطراف التّي تسهم في عمليّة التّرجمة ذلك أنّ المترجمين بإمكانهم الاستفادة من التّقدم التّكنولوجي كما يمكن للتكنولوجيا أن توسع فهمنا لعمليات المسار التّرجمي.

من الواضح أن قوانين حقوق النّشر والتّأليف الحاليّة غير كافيّة كوسيلة تنظيم عمليّة كونها تميل فقط إلى حمايّة أصحاب السلطة والنّفوذ.

فالظروف الحاليّة غير المؤكدة تُظهر بوضوح الحاجة إلى نهج أكثر شمولاً وحذرًا للترجمة في العصر الرّقمي.

4. الخاتمة: وتلخيصا لما سبق نقول إنه تم التّطرق إلى حقوق التّأليف والنّشر للترجمة لأول مرة على أنه عمل مشتق في اتفاقيّة **برن** لعام 1886، مع مراعاة حقوق مؤلف العمل الأصلي. وكان الهدف الأصلي لاتفاقيّة **برن** هو منع القرصنة في إنتاج المنتجات الماديّة، ولم يكن بوسع واضعي هذه الاتفاقيّة توقع إعادة استخدام البيانات البشريّة على نطاق واسع في التّطبيقات والبرمجيات الحاليّة فقد تم إعادة تدوير النّصوص الأصليّة والتّرجمات في شكل نصوص متوازيّة، في البدايّة عن طريق أدوات ذاكرة التّرجمة، ثم كبيانات تدريبيّة لأنظمة التّرجمة الآليّة ومع تزايد متطلبات البيانات (وقيمة البيانات) بشكل كبير.

وقد اقترح العديد من الأكاديميين إجراء إصلاح شامل لنظام حقوق الطبع والنّشر الحالي من أجل إعادة التّوازن بين أصحاب الحقوق ولكن من غير المحتمل أن يكون له تأثير كبير على حقوق التّأليف والنّشر للترجمة في الوقت الحالي. لذا نعتقد أنّه يجب مراعاة هذه النّقاط عند تناول حقوق التّأليف والنّشر في مجال التّرجمة الرّقميّة.

حماية حقوق المؤلفين والمترجمين: يجب أن يُحترم عمل الكتّاب والمترجمين ويتم تعويضهم بشكل عادل عن جهودهم لأنّ الاعتراف بحقوقهم يُعد أمرًا أساسيًا لتشجيع الإبداع والابتكار في مجال التّرجمة التّكنولوجيّة.

تطوير التّقنيات التّكنولوجيّة: يجب أن تكون هناك فرص لتطوير التّقنيات التّكنولوجيّة الجديدة في مجال التّرجمة، مع الحفاظ على الاحترام الكامل لحقوق المؤلفين والمترجمين لأنّه يمكن أن تكون هذه التّقنيات مفيدة للمترجمين في تحسين أدائهم وتسهيل عملهم.

قوانين حقوق النّشر والتّأليف المحدثة :من الممكن أن تحتاج قوانين حقوق النّشر والتّأليف إلى تحديث لمواكبة التّطورات التّكنولوجيّة والتّحديات الجديدة. يجب أن تكون هذه القوانين شاملة وتحقق التّوازن بين حقوق جميع الأطراف المعنيّة.

تعزيز التّعاون: يمكن تحقيق حل أفضل من خلال التّعاون بين جميع الفاعلين، بما في ذلك المؤلفين والمترجمين ومُطَوِّري البرامج ومُزَوِّدي الحلول التّكنولوجيّة. يمكن أن تسهم هذه الجهود مجتمعة في تحديد أفضل الممارسات ووضع إطار عمل يحقق الاستفادة القصوى للجميع.

حقوق المستخدمين: يجب أن يتم مراعاة حقوق المستخدمين النّهائيين لمنتجات التّرجمة التّكنولوجيّة، بما في ذلك حقهم في الوصول إلى محتوى مترجم بجودة عاليّة وبأسعار معقولة.

التّحدي هو إيجاد توازن بين هذه الجوانب المختلفة، وهذا يتطلب نقاشًا مستمرًا وجهودًا مشتركة من قبل الجميع، بما في ذلك الحكومات والجهات التّشريعيّة والصناعات المعنيّة والمجتمع العام، لضمان تنفيذ التّرجمة التّكنولوجيّة بشكل مستدام وعادل.

5. قائمة المصادر والمراجع:

1)-الكتب:

1. Lawrence Venuti: The Scandals of Translation Towards an Ethics of Difference, Routledge Taylor and Francis group,1998 p210

2. Lawrence Venuti: The Translator's Invisibility: A history of Translation Taylor & Francis e-Library 2004, .p366.

3. James Luke Hadley, Kristiina Taivalkoski-Shilov, Carlos S. C. Teixeira, Antonio Toral : Using technologies for creative-texte translation Taylor & Francis Group,2022 ..p219

2)-المجلات:

1. Salah Basalamah, and Gaafar Sadek : Copyright law and translation: crossing epistemologies The Translator , 2014, v20.pp396-410

2. Peter Flynn, Author and translator Handbook of Translation Studies , 2013 , v4.pp12-19

3. Ross Smith: Copyright Issues in Translation Memory Ownership 2009 ,p9

3)-المواقع:

1. Convention De Berne Pour La Protection Des Œuvres Littéraires Et Artistiques . https://www.wipo.int/treaties/fr/ip/berne/ consulté le 03/10/2023

4)- الهوامش

1 - Lawrence Venuti .The Translator's Invisibility: A history of Translation, Taylor & Francis e-Library, 2004 . p1

2 -Ibid pp1.2

3 -Ibid p41

4 - Lawrence Venuti,The Scandals of Translation Towards an Ethics of Difference, Routledge Taylor and Francis group ,1998, p47

5 -Peter Flynn, Author and translator, Handbook of Translation Studies, 2013, p14

6- Convention De Berne Pour La Protection Des Œuvres Littéraires Et Artistiques. https://www.wipo.int/treaties/fr/ip/berne/

7 -Ibid

8 -Ibid

9 - Lawrence Venuti.The Translator's Invisibility: A history of Translation, Taylor & Francis e-Library,)2004 p4.

10 - Salah Basalamah, and Gaafar Sadek. Copyright law and translation: crossing epistemologies, The Translator , 2014 ,. p 398

11 - Maarit Koponen ، Sanna Nyqvist ،and Kristiina Taivalkoski- Shilov .Translating with technology How digitalisation affects authorship and copyright of literary texts .using technologies for creative-texte translation , Taylor & Francis Group,2022, p189

12 -Ibid

13 - Ross Smith, Copyright Issues in Translation Memory Ownership, 2009